العرب
الأربعاء 2021/09/01
السنة 44 العدد 12166

مطالب جديدة بغلق جمعية اتحاد علماء المسلمين في تونس

قوى سياسية وحقوقية تحذّر من خطورة مضامين الاتحاد

لا يزال استمرار التعليم الديني الموازي لجمعية الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، يثير الجدل في الأوساط التونسية، حيث استنكرت قوى سياسية وحقوقية تواصل النشاط "الأيديولوجي" للجمعية التي تخدم مسارات الإسلام السياسي في البلاد، مطالبة بغلقها أكثر من أي وقت مضى.

خالد هدوي

تونس – تجدّدت مطالب التونسيين الداعية لغلق جمعية الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بالبلاد، وعبرت أطراف سياسية عن رفضها المطلق لتواصل نشاطها الذي يؤسس لأفكار متطرفة، تتعارض ومقومات الدولة المدنية.

وعبّر المرصد الوطني للدفاع عن مدنية الدولة، عن استغرابه من انطلاق "اتحاد علماء المسلمين" في التسجيل لمجموعة من الدورات التدريبية، في وقت كان الدعوات تطالب بغلق مقر هذه المنظمة.

وحذّر المرصد، في بيان له الثلاثاء، من "خطورة المضامين التي يروجها هذا الاتحاد، المصنّف إرهابيّا من قبل العديد من دول العالم، والتي تتعارض مع المبادئ الدستورية المدنية ومع القوانين التونسية خاصة في مجال الأحوال الشخصية، وإلى ما تحتويه من فكر ظلامي سلفي ومن حثّ على التكفير والعنف، ممّا يبعث في شبابنا روح الكراهية والإرهاب".

رافع الطبيب

الخطر يكمن في تكوين طائفة مجتمعية جديدة

وقال منير الشرفي رئيس المرصد في تصريح لإذاعة محلية، "طالبنا بغلق مقري الاتحاد في تونس وصفاقس (جنوب) لكن لم يتم الاستجابة لهذا الطلب بسبب المساندة التي كان يحظى بها من الحزب الحاكم (حركة النهضة)، لهذا نوجّه النداء اليوم إلى رئيس الجمهورية قيس سعيّد الذي شنّ حربا ضدّ الفساد لكنه لم يتخذ أي إجراء بخصوص الفساد السياسي وسيطرة الإسلام السياسي على الدولة".

وتنشط هذه الجمعيات تحت يافطة العمل الخيري، وتعمل على اختراق النسيج الاجتماعي وتقديم نفسها سندا للمواطنين، وتعتبر أداة من أدوات حركة النهضة لأخونة المجتمع، وغطاء لكل التحويلات المالية المشبوهة.

وأكد عبيد البريكي، أمين عام حركة تونس إلى الأمام، أن "الإجراءات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد، لا بدّ أن تتبع بسدّ المنافذ التي تدعم الإرهاب ومنها جمعية اتحاد علماء المسلمين، لكن يبدو أن كثرة المشاكل جعلت سعيّد يهتم ببعض الأولويات على غرار مقاومة الفساد وحماية قوت التونسيين".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "من يريد أن يأخذ موقفا من الإسلام السياسي في البلاد، يجب أن يتبعه قرار إداري وقانوني"، قائلا "هذه الجمعية تدعم من البداية مسار الإسلام السياسي وتدفع الشباب نحو المحارق وسياسة فتح الحدود أمام الإرهابيين".

وتابع البريكي "يجب مقاومة الإسلام السياسي عبر فتح ملفات التسفير نحو بؤر التوتر والاغتيالات السياسية، ثم التدقيق في نشاط الجمعيات المشبوهة ومنها هذه الجمعية".

والإثنين، أعلن الحزب الدستوري الحر، أنّه سيُنظّم الجمعة القادم وقفة احتجاجية نسائية للمطالبة بغلق جمعية اتحاد علماء المسلمين بتونس.

الفكر المتشدد الوافد يحارب التدين التونسي المعتدل

وقال الحزب في بلاغ صادر عنه "إنّه سيقع تنظيم وقفة احتجاجية نسائية تحت شعار 'نساء تونس غاضبات' قرب مقر جمعية 'اتحاد علماء المسلمين فرع تونس' الكائن 36 شارع خيرالدين باشا تونس ".

وأضاف أن الوقفة الاحتجاجية تأتي في إطار المطالبة بـ"غلق هذا الوكر الذي ينشر الفكر الإخواني لتنظيمه الأم الذي أسسه يوسف القرضاوي ويجاهر بتبني فكر حركة طالبان الأفغانية المعادية لحقوق النساء والقامعة لحرياتهن".

ويرى متابعون أن هذه الجمعية تقوم بالتدريس الموازي وتعتمد مناهج وبرامج تعليم تضرب وحدة المنظومة التربوية وتناهض مجلة الأحوال الشخصية، فضلا عن كونها منظومة تؤسس لفكر متطرف وصناعة طائفة جديدة في المجتمع وفقا لأفكار أيديولوجية.

وأفاد المحلل السياسي رافع الطبيب في تصريح لـ"العرب"، أن "هناك منظومة كاملة اشتغلت مع الإسلام السياسي، وهي منظومة تعليمية لتكوين كوادر معينة، حيث إن أكبر مشكلة اعترضت النهضة منذ 2011، هي كيفية ملء مناصب الدولة بالكوادر التي تتبعها، وبالتالي جاء دور جمعية القرضاوي للقيام بالمهمة".

وأضاف "الخطر يكمن في تكوين أشخاص خارج نواميس المجتمع وعلاقاتنا، وبالتالي تكوين طائفة جديدة"، قائلا "غلق الجمعية يتطلب قانونا يحرّم أي نوع من التعليم لا يحترم مقررات التعليم في تونس".

وتابع "الجمعية تتبنى فكرا داعشيا ومحتويات التدريس التي تبثها ضد المجتمع، وهي تقوم أساسا على التكفير والاستعلاء، وإذا أردنا الانتصار عليها يجب علينا الإقرار جميعا أن لا أحد بمفرده قادر على ذلك".

وفي وقت سابق، وجه رئيس المركز الدولي للحوار حول الحضارات والأديان والتعايش السلمي لطفي الشندرلي، نداء إلى مصالح الدولة بفتح تحقيقات بخصوص هذا الفرع والقائمين عليه والتقصي حول أنشطتهم ومصادر تمويلاتهم خصوصا أن من بين أعضائه من سبق أن دعا إلى الجهاد في سوريا.

وأكّد الشندرلي أن العديد من الأسماء الناشطة بالمجتمع المدني والسياسي تنتمي لهذا الفرع على غرار وزير الشؤون الدينية السابق نورالدين الخادمي وعبدالله الوصيف (أستاذ بجامعة الزيتونة) متهما هذا الفرع بنشر الفكر الإخواني المتطرف من خلال الدورات التكوينية التي نظمها واستقطب خلالها عددا من الشباب.

النفط والصلاحيات وراء اشتباكات مسلحة داخل هيئة الرقابة الإدارية بطرابلس

الحبيب الأسود

طرابلس – شهدت العاصمة الليبية طرابلس اشتباكات عنيفة ظهر الثلاثاء، انطلقت من شارع الجمهورية ووصل صداها إلى المناطق والأحياء المجاورة.

وقالت مصادر مطلعة لـ"العرب" إن الاشتباكات جدت بين مجموعتين متنافستين على السيطرة على هيئة الرقابة المالية، استعملتا فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وقد تلتحق مدرعات تركية بساحة القتال.

وأضافت أن المجموعة الأولى موالية لخالد سعيد عمار ضو، المعين كوكيل مؤقت للهيئة من قبل مجلس النواب والذي استلم مهام عمله في يناير الماضي، أما المجموعة الثانية فهي موالية لسليمان الشنطي رئيس الهيئة المكلف من قبل رئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري.

وتابعت أن ضو الذي يرتبط كذلك بعلاقة ودية مع المشري، سعى للسيطرة على المبنى والمنظومة الإلكترونية والملفات الموجودة داخله، بعد أن تم مؤخرا منعه من دخول مقر الهيئة، وبادرت مجموعته المسلحة باقتحام المقر لترد عليها مجموعة الشنطي المدعوم من رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة، وهو ما دفع لاحقا بجماعات مسلحة للالتحاق بساحة الاشتباك ليدعم كل منها أحد الطرفين المتنازعين.

وبينت المصادر أن الشنطي الذي بلغ سن التقاعد يرغب في الاستمرار في منصبه بعد أن فشل مجلس النواب ومجلس الدولة الاستشاري في التوصل إلى تنفيذ اتفاق بوزنيقة حول التعيينات الرئيسية في المؤسسات السيادية، المبرم في يناير الماضي، والذي يشمل هيئة الرقابة. وتابعت أن "الخلافات اتسعت بين الطرفين بعد أن رفض الشنطي التعامل مع ضو وقرر منعه من دخول مقر الهيئة.

والاثنين أصدر ضو بصفته وكيلا لجهاز الرقابة الإدارية قرارا يطالب فيه وزير النفط محمد عون بسرعة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الليبية للنفط وفقا للقوانين واللوائح، وهو ما اعتبره البعض دعما مباشرا لقرار الوزير بوقف مصطفى صنع الله رئيس شركة النفط المملوكة للدولة عن العمل، مع تعيين بديل لتولي الإدارة.

ودعا ضو رئيس حكومة الوحدة الوطنية الدبيبة إلى سرعة إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، وفقا للقوانين والقرارات النافذة.

وقال في بيانه الموقع بختم هيئة الرقابة الإدارية إن قرار تكليف صنع الله صادر عن وكيل وزارة النفط والغاز، قبل سبع سنوات، وهو يلزم الإدارة الجديدة بإعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة خصوصا وأن هناك مخالفات قانونية وإدارية تستوجب ذلك.

وتابع أنه وفقا للبيان الصادر عن وزير النفط والغاز والذي يقترح فيه على الحكومة إعادة تشكيل المجلس، فإن الهيئة تطالب بسرعة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة وفقا للقوانين المنظمة لهذا الشأن.

سليمان الشنطي

هناك حالة من الهلع والخوف بين الموظفين نتيجة للاعتداء

وأوضح وزير النفط الليبي في رسالة أكدتها مصادر بالوزارة أن صنع الله يخضع للتحقيق وتم وقفه عن العمل، لكنه رفض القرار، مؤكدا أنه لا يوجد قانون يسمح لعون بتعيين رئيس بالنيابة للمؤسسة الوطنية للنفط.

وفي الأثناء، وجه الدبيبة خطابا إلى وزير النفط والغاز عون، ووكيل وزارة النفط لشؤون الإنتاج، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط صنع الله، لعقد اجتماع الأحد المقبل لمتابعة العمل بالوزارة والمؤسسات التابعة لها والتعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجهها في أداء مهامها بالشكل المطلوب.

واستنكر رئيس هيئة الرقابة الإدارية بطرابلس الشنطي في تصريحات صحافية قيام وكيل الهيئة ضو باقتحام مقر هيئة الرقابة الإدارية مع استغرابه ذلك رغم مباشرة ضو مهامه الاثنين من مقر الهيئة.

وأكد الشنطي على حدوث حالة هلع وخوف بين الموظفين وذلك نتيجة للاعتداء الذي حصل على هيئة الرقابة الإدارية، مع تأكيده تخوف السكان المحليين القاطنين بجانب مقر هيئة الرقابة مما حدث بالهجوم بالأسلحة الثقيلة.

كما ناشد الشنطي الجهات القانونية المختصة بالقبض على ضو وذلك لقيامه بالاعتداء على الرقابة والتسبب في إصابة المتواجدين هناك بساعات العمل.

الإغراءات المالية أداة الأحزاب لكسب أصوات الناخبين في المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – اتهمت أحزاب سياسية مغربية منافسيها باستخدام المال في حملاتهم الانتخابية، دون تقديم حجج مادية على تورط أحدهم، بهدف محاربة المال الذي يُستعمل في العمليات الانتخابية لإفسادها.

وأطلق نبيل بنعبدالله الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، بمناسبة تدشين الحملة الانتخابية لحزبه، دعوة مباشرة للمغاربة من أجل المشاركة الواسعة في التصويت لمواجهة "استعمال المال الذي لم يسبق له مثيل في الانتخابات".

وقال بنعبدالله "نعول على تصويتكم الواسع ومشاركتكم لتعاكسوا الاستعمال البشع للمال والفساد بشكل لم يسبق له مثيل"، مشددا على "ضرورة مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية لتحقيق التغيير المطلوب".

يأتي ذلك في وقت حذر فيه سعدالدين العثماني، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، من الاستعمال المكثف للأموال في عدد من الدوائر الانتخابية، قائلا "كثرة الأموال تنزل في عدد من الدوائر والهدف منها شراء الأصوات وأيضا شراء المرشحين".

وأكد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، أن اتهام الأحزاب بعضها البعض باستعمال المال كمحاولة لاستمالة الناخبين هو مجرد شعار انتخابي للتغطية على فشلها في التدبير وافتقادها إلى برامج حقيقية تقنع بها المواطن المغربي.

واعتبر في تصريح لـ"العرب" أن "القضية ليست مرتبطة بتشريع قانون لأن المغرب يملك ترسانة كبيرة تضاهي ما تملكه الدول الديمقراطية، ولكن مرتبطة بما نعيشه في الزمن الانتخابي الراهن وفقدان الثقة في السياسيين وفي المنظومة الحزبية".

وجددت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية التعبير عن "استغرابها وقلقها الشديد من استمرار وتصاعد الاستعمال الكثيف والبشع للمال، والذي أضحى الحديث بشأنه متداولا بشكل واسع في أوساط الرأي العام والهيئات السياسية".

ولفت الحزب في بيان له الاثنين إلى أن "ما يروج حول حجم هذه الأموال المسخرة لإفساد العمليات الانتخابية والتأثير فيها، يثير تساؤلات مشروعة حول مصدرها والجهات التي تقف وراءها"، مسجلا ضرورة التصدي لهذه الممارسات المخالفة للمقتضيات القانونية المتعلقة بتحديد سقف مصاريف الحملات الخاصة بكل اقتراع، كونها تُخِلّ بمبدأ "تكافؤ الفرص بين المتنافسين، وتَمس بنزاهة ومصداقية العمليات الانتخابية".

وانتقد عبداللطيف وهبي، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة (أكبر حزب معارض)، في لقاء انتخابي مع مرشحي حزبه في منطقة أزيلال (وسط) بشدة استعمال المال، ملمحا إلى أن هناك من يستعمل المال للظفر بالرتبة الأولى حتى يضمن تعيين رئيس الحكومة منه، في إشارة إلى حزب التجمع الوطني للأحرار (أغلبية).

وأكد محمد الغلوسي، رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، أن "مثل هذه التصريحات وغيرها تزيد المشهد السياسي غموضا وضبابية، حيث أصبح من السهل توجيه الاتهامات بالفساد واستعمال المال خلال الانتخابات والتحالف مع نفس الطرف الذي وُجهت إليه الاتهامات، بل والإشادة به وتشكيل الحكومة إلى جانبه لتدبير الشأن العام".

وأوضح الغلوسي في تصريح لـ"العرب" أن "هذا الأمر لا يقتصر على حزب العدالة والتنمية فقط، بل يسري حتى على بعض الأحزاب السياسية الأخرى".

محمد الغلوسي

أصبح من السهل توجيه الاتهامات باستعمال المال خلال الانتخابات

ويحدد القانون سقف تمويل الحملات الانتخابية بخمسة ملايين درهم (0.56 مليون دولار) للانتخابات التشريعية وخمسة آلاف دولار للمرشح في الانتخابات الجماعية، ولهذا يرى خبراء في القانون الدستوري أن استعمال المال في الحملات الانتخابية يحتاج إلى آليات مراقبة قانونية مبتكرة ودقيقة، والبحث في طرق وسقف التمويل وظاهرة شراء الأصوات.

وتشتد المنافسة على تصدر نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية بين أحزاب رئيسية؛ وهي العدالة والتنمية، والتجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال.

وتم الاتفاق بين الأحزاب ووزارة الداخلية على تكثيف الإجراءات لمحاربة الفساد الانتخابي، من خلال تدقيق التدبير المالي للمرشحات والمرشحين للعمليات الانتخابية عبر تعيين محاسب مسؤول عن الجانب المالي من مداخيل ومصاريف فتح حساب بنكي خاص بها.

وأكد رشيد لزرق أنه "طالما هناك خطأ مرصود من طرف الهيئات الرسمية فلا بد من الوقوف على محاسبة الجناة، لأن الخطر الذي يتهدد الاختيار الديمقراطي هو عدم تفعيل روح القوانين التي تمنع إهدار المال العمومي".

ولفت إلى أنه ما لم تكن لدى الفاعل السياسي إرادة حقيقية لمحاربة الفساد ولم يجعل إسقاط الفساد شعاره الانتخابي سيفاقم اللامساواة والتمييز والفوارق الاجتماعية، وذلك باستغلال أموال الريع الانتخابي للحصول على دوائر انتخابية ومناصب كبيرة دون وجه حق.

ويبدو أن الدولة لا تريد أي شائبة تشوب العملية الانتخابية، حيث تصدت النيابة العامة لمجموعة من المخالفات غير القانونية مساء انطلاق الاستحقاقات الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية وغيرها.

وأعلن وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بكلميم، جنوب المغرب، عن فتح تحقيق عاجل إثر تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي شريط فيديو يوثق قيام أحد المرشحين بتوزيع بعض الأوراق النقدية على مجموعة من الأشخاص.

تحذير من توظيف المال في الانتخابات

ألمانيا تتغاضى عن تهديدات محمد حاجب

الرباط – عاد ملف محمد حاجب، المعتقل السابق بالمغرب في قضايا الإرهاب والمقيم حاليا في ألمانيا، إلى الواجهة؛ حيث أشارت مجلة جون أفريك في مقال لها إلى الدعوات الاستفزازية المستمرة لحاجب والتي حض فيها على القيام بعمليات إرهابية.

واستغربت المجلة عدم قيام السلطات الألمانية بأي رد فعل حتى الآن على مقطع فيديو نُشر في قناته بمنصة يوتيوب في بداية شهر مارس الماضي، مبرزة أنه رغم الطابع العدائي لمضامينه لا يزال محمد حاجب يقضي أيامًا هادئة في ألمانيا.

ونشر محمد حاجب تعليقات في موقعه بوسائل التواصل الاجتماعي على شكل تهديدات يطالب فيها شون رييس بسحب تغريدته التي عبر فيها عن "قلقه إزاء السماح بنشر خطاب إرهابي تجاه المغرب للمدعو محمد حاجب على الإنترنت، عبر مقال يدعو فيه من ألمانيا إلى التمرد على المؤسسات المغربية".

وعبر النائب شون رييس، في تدوينة على صفحته الرسمية بتويتر، عن قلقه "لرؤية مثل هذا الخطاب المتطرف مسموحا به على الإنترنت ضد حليف استراتيجي للولايات المتحدة".